دور التربية والتعليم في التنمية البشرية في العراق

محافظة القادسية

دراسة حالة

2015م ـ 1436هـ

الأستاذ الدكتور /
رضا عبد الجبار سلمان الشمري
المدرس الدكتور/
حسون عبود دبعون الجبوري

الملخص:

تعد التنمية البشرية اهم مقومات التنمية الشاملة، لان الطاقات البشرية المدربة والمتعلمة تشكل عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والادارية، وهذه المجالات الثلاث عندما تتفاعل فيما بينها بشكل ايجابي تؤدي الى انطلاق مسيرة التنمية.ولهذا فضعف الطاقات البشرية في العراق يشكل ابرز معوقات التنمية فية وهذا مايمثل مشكلة البحث ولرفع مستوى التعليم والتدريب والخبرات والامكانات الفنية لهذه الطاقات ينبغي الاهتمام بقطاع التربية والتعليم وهذا مايمثل فرضية البحث.

تناول البحث واقع مؤشرات التعليم من الروضة الى التعليم العالي وتبين ان معظم المؤشرات ايجابية لانها قريبة من المعايير التخطيطية ما عدا مؤشر (طفل/ روضة) و(تلميذ/بناية) وكذلك تبين ان انخفاض المستوى النوعي للتعليم وبخاصة افتقار المؤسسات التربوية والتعليمية الى المختبرات العلمية وورش التدريب بالنسبة للتعليم المهني المحدود اصلا.كما تناول البحث اهمية المخرجات التعليمية في التنمية البشرية وتبين تاثيرها المحدود وذلك بسبب المشاكل الكبيرة التي يعاني منها قطاع

التربية والتعليم والتي جعلت مخرجاته غير قادرة على خلق تنمية بشرية حقيقية.ولهذا يرى البحث ضرورة اجراء اصلاحات شاملة وكبيرة في قطاع التربية والتعليم لانه اهم القطاعات التي يمكن ان ترفد مسيرة التنمية البشرية.كما اكد البحث على ضرورة التاكيد على اهمية الجوانب النوعية مثل (الاختراعات والبحوث التطبيقية...الخ) للتعرف على الواقع الحقيقي للتعليم في العراق.

المقدمة:

ان التنمية البشرية هي احد ركائز التنمية الشاملة، لأن الطاقات البشرية تشكل عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والادارية، وهذه المجالات الثلاث عندما تتفاعل فيما بينها بشكل ايجابي تؤدي الى انطلاق مسيرة التنمية، ولهذا فأن واحدة من ابرز المشاكل التي تواجه التنمية في العراق هي ضعف الامكانات البشرية وسوء ادارة المتوافر منها، وهذا لا يعني لا توجد معوقات اخرى للتنمية في العراق، فهي مؤشرة وكثيرة منها سياسية وتكنولوجية وادارية واقتصادية فضلاً عن الجوانب الاستثمارية والمالية، ولكن بحثنا هذا يركز على مفتاح الحل لهذه المشكلة وهو تنمية الموارد البشرية لأنها اداة التنمية وهدفها، ويركز البحث على اهم ادوات التنمية البشرية، وهو قطاع التربية والتعليم من خلال دراسة المؤشرات التعليمية من هذا القطاع الحيوي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بضعف الطاقات البشرية من حيث تأهلها الفني والتقني وخبراتها المتواضعة في مجال ادارة التنمية الزراعية والصناعية والخدمية وعدم استثمار المتوافر منها لأسباب تتعلق بطريقة ادارة الوضع الاقتصادي القائم على استيعاب القوى البشرية في مؤسسات الدولة مما ادى الى تضخمها وتفاقم مشكلة البطالة المقنعة فيها.

فرضية البحث:

انطلاقاً من المشكلة اعلاه فالباحثان يران ان حل هذه المشكلة يتمحور حول اصلاح ومعالجة قطاع التربية والتعليم لكي تكون مخرجاته مؤهلة لإدارة التنمية المنشودة، لأن هذا القطاع هو المسؤول عن تكوين طاقات بشرية مؤهلة ومهيئة لإدارة التنمية اثناء دراستهم وبعد تخرجهم وانخراطهم في سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص وهذا الاخير فاقد للثقة بمخرجات التعليم العالي.

هدف البحث:

يهدف البحث الى التركيز على اهمية التعليم في تنمية الموارد البشرية لأن الطاقات البشرية بدون تعليم وتدريب وتأهيل فني وتكنولوجي هي مواد خام لا قيمة ولا دور حقيقي لها في التنمية، فالأمم والدول التي نهضت لم تغير موادها بل حصل تغير وتنمية في طاقاتها وموادها البشرية.

منهج البحث وهيكليته:

اعتمد الباحثان المنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات والمؤشرات الخاصة بموضوع البحث، وقد تضمن البحث مقدمة ومبحثين فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات وقائمة بالهوامش والمصادر، تضمن المبحث الاول واقع قطاع التربية والتعليم والثاني تناول اهمية المخرجات التعليمية في التنمية البشرية.

المبحث الاول- واقع مؤشرات التربية والتعليم في محافظة القادسية

ان تقدم المجتمعات لا يقاس بما تملكه من ثروات طبيعية فقط بل بما تملكه من عقول مفكرة حيث يستند التقدم على القوى البشرية المتعلمة والمتدربة تدريباً جيداً ، فتنمية الطاقات البشرية هي اساس عملية التنمية في المجتمع.[1] وان التعليم هو الاداة الفعالة والمؤثرة في تغيير الموارد البشرية واعداد المهارات وصقل الخبرات وتهيئة القوى العاملة التي تؤثر في النمو الحقيقي أقتصاديا، فضلاً عن كون التربية التعليم أهم ادوات تنمية وعي الافراد بما يدور حولهم وبما هو مطلوب منهم.[2] مما يجعل الانسان هو المحرك الرئيسي للتقدم العلمي والتكنولوجي وأن الاستثمار في تنمية القدرات والموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب والتوجيه لتنمية قدرات الابتكار والاختراع والتنظيم والمعرفة هي في الحقيقة بمثابة دفع لعجلة التنمية التكنولوجية ومن ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3]، وعليه فأن الاصل في التنمية تكمن في العمل على التغيير المعرفي عند الانسان وهذا الامر يتوقف على عملية التعليم بحيث يجعل من الانسان قادر على مواكبة التطورات الحاصلة في مجالات الاستثمار وفي المجالات العلمية والتكنولوجية ، وأن الاهتمام بالتربية والتعليم يجعل

من المخرجات نافعة في المجتمع كعناصر منتجة ولمعرفة مستوى المخرجات التعليمية لابد من دراسة الواقع التعليمي الذي يعكس مستوى التعليم في منطقة ما ، وفيما يخص منطقة الدراسة (محافظة القادسية)سيتم التعرف على الواقع التعليمي فيها بحسب التصنيف التالي: -

اولاً - مرحلة رياض الأطفال: -

تمثل مرحلة رياض الاطفال بأنها المرحلة ما قبل التعليم الابتدائي ، وعلى الرغم من انها لا تدخل في تقييم مستوى التنمية البشرية في منطقة ما ، الا انها تعكس مستوى الرفاه والتطور الاجتماعي من خلال عدد مؤسسات الرياض الموجودة ومدى توزيعها ، ونسبة الالتحاق فيها ، حيث انها تمثل مرحلة اعداد الطفل للمرحلة الابتدائية القادمة وتعمل على تنشئته وتربيته ، ويبين الجدول(1) واقع مؤسسات رياض الاطفال في محافظة القادسية للعام الدراسي2011/ 2012 ، يأت عدد الرياض في المحافظة بلغ (34) روضة ، توزعت بواقع (19) روضة في قضاء الديوانية و(6) روضات في قضاء عفك و (5) روضات في قضاء الشامية و(4) روضات في قضاء الحمزه ، وأن اهم ما يمكن النظر اليه هو نسبة الالتحاق للأطفال في سن الروضة (4– 5 سنوات) والذي بلغت (13،7%) في عموم المحافظة وهي نسبة منخفضة وتدل على عدم الاهتمام بهذه المرحلة من قبل الجهات المعنية وكما ذكرنا فأنها تعكس

جدول (1) واقع حال مؤسسات رياض الاطفال ومتغيراتها في محافظة القادسية للعام الدراسي 2011/2012

الوحدة الإدارية	عدد	عدد الاطفال الملتحقين	عدد الشعب الدراسية	عدد الابنية	مؤشرات تربوية	عدد السكان بعمر(5-4) سنوات	نسبة الالتحاق %					
	الرياض	المربيات	ذكور	اناث	مجموع			طفل / روضة	طفل/ مربية	طفل/شعبة		
قضاء الديوانية	19	184	2718	2677	5395	80	19	284	29	67	29243	18
قضاء عفك	6	56	683	619	1302	20	6	217	23	65	8865	14,6
قضاء الشامية	5	39	473	450	923	18	5	184	23	51	13429	6,8
قضاء الحمزة	4	39	563	489	1052	17	4	263	27	62	11502	9
مجموع المحافظة	34	318	4437	4235	8672	135	34	255	27	64	63039	13,7

المصدر: الباحثان اعتماداً على بيانات مديرية تربية الديوانية، قسم التخطيط التربوي، بيانات غير منشورة، للعام الدراسي 2011 / 2012

المستوى التعليمي لهذه المرحلة مقارنة مع دولة متقدمة، وان نسبة الالتحاق تقل عن المعيار المحدد بـ (35%)للأطفال بعمر(4– 5 سنوات).(4)وقد بلغت نسبة الالتحاق في قضاء الديوانية (18%) وفي قضاء عفك (14،6%) وفي قضاء الشامية (6،8%) وفي قضاء الحمزة (9%)، وهي نسب منخفضة تنم عن تدني المستوى المعيشي للسكان، وربما تنم عن قلة مؤسسات رياض الاطفال وتدهور حالتها العمرانية لذا يعزف الاهالي عن التحاق اطفالهم بها، فضلا عن عدم ادراك الاهالي باهمية الروضة في تنشئة الطفل.

وعند النظر الى معدل (طفل/ روضة) في الجدول (1) نرى بان المعدل مرتفع في جميع الاقضية وحتى على مستوى المحافظة مقارنة بالمعيار المحدد (150طفل/ روضة)، وكذلك معدل (طفل/شعبة) يفوق المعيار العراقي المعتمد (25 طفل/شعبة). (5)

ثانياً - مرحلة التعليم الابتدائي: -

تمثل مرحلة التعليم الابتدائي قاعدة سلم الهرم التعليمي، ومن البديهي كلما كانت قاعدة الهرم رصينة ومتطورة ومتكاملة أصبحت النتائج جيدة، اي كلما كان التعليم الابتدائي متميز من حيث الجوانب الكمية والنوعية أصبحت المخرجات صالحة لان تدخل في مراحل أخرى لتكمل تعليمها، حيث أن ضرورة التعليم تكمن في قدرته

على تنمية الشخصية الانسانية ومساعدتها على تجسيد إرادتها وحركتها وابداعاتها وانتمائها الحضاري والقومي ومشاركتها في مسيرة تنمية مجتمعها، ومن اجل هذا كلهُ وجدت المؤسسات التعليمية التي اصبحت ذات اهمية عالمية بالغة في مجال التنمية البشرية وان كانت طريقتها في تأدية مهامها تختلف من مجتمع لأخر.(6) وقد يساعد التعليم على ازالة المعوقات الثقافية وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على انتقال المجتمعات من الشكل التقليدي الى الشكل المعاصر، كما يعكس المستوى التعليمي للسكان نوعية الموارد البشرية.(7)

ومن الجدول (2) يتضح لنا واقع التعليم الابتدائي في محافظة القادسية الذي يتضمن (649) مدرسة ابتدائية، توزعت بين (170) مدرسة للبنين و (129) مدرسة للبنات و(350) مدرسة مختلطة وقد توزعت هذه المدارس على مستوى أقضية المحافظة الاربعة بواقع (242) مدرسة في قضاء الديوانية و(127) مدرسة في قضاء عفك و(149) مدرسة في قضاء الشامية و (131) مدرسة في قضاء الحمزة، وفيما يخص المؤشرات المتعلقة بكفاءة التعليم الابتدائي نلحظ ان معدل (تلميذ/مدرسة) في قضاء الديوانية.

جدول (2) واقع التعليم الابتدائي ومؤشراته في محافظة القادسية للعام الدراسي 2011/ 2012

الوحدة الادارية	عدد المدارس الابتدائية	الكادر التعليمي	عدد التلاميذ	عدد الشعب	عدد الابنية	مؤشرات تربوية	عدد السكان بعمر (6-11) سنة	نسبة الالتحاق* %	تلميذ/بناية													
	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع			تلميذ/ مدرسة	تلميذ/ معلم	تلميذ/ شعبة	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	
قضاء الديوانية	79	56	107	242	2194	4389	6583	51930	45637	97567	2693	173	403	15	36	43681	41530	85211	119	109	114	564
قضاء عفك	25	21	81	127	1018	1126	2144	17640	13716	31356	1061	109	247	14	29	13242	12590	25832	133	109	121	287
قضاء الشامية	29	28	92	149	1280	1282	2562	22965	20179	43144	1369	119	290	17	31	20049	19064	39113	114	106	110	362
قضاء الحمزة	37	24	70	131	834	1041	1875	21308	16241	37549	1232	103	286	20	30	17181	16336	33517	142	99	112	364
مجموع المحافظة	170	129	350	649	5326	7838	13164	113843	95773	209616	6355	504	232	16	33	94153	89520	183673	121	107	114	416

المصدر: الباحثان اعتماداً على بيانات مديرية تربية الديوانية – قسم التخطيط التربوي – بيانات غير منشورة – للعام الدراسي 2011 / 2012.

(×) تم استخراج هذه النسب من قسمة عدد التلاميذ الملتحقين على عدد السكان في سن 11-6سنة

خريطة(1)

نسبة التحاق التلاميذ بالمدارس الابتدائية في محافظة القادسية للعام الدراسي(2012-2011م)

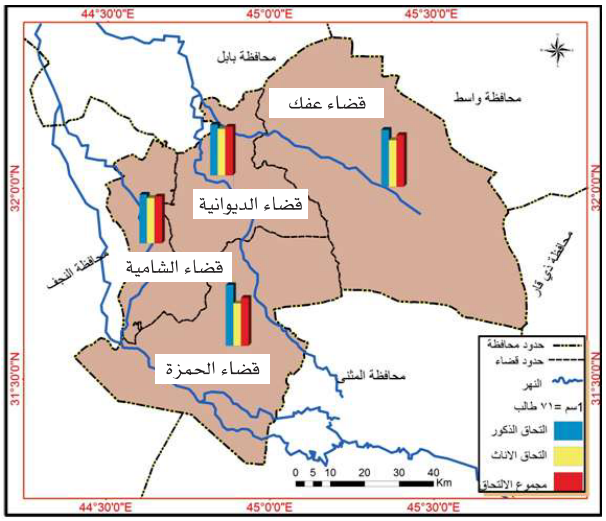

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على جدول (2)

يفوق المعيار العراقي المعتمد (360 تلميذ/ مدرسة).(8) بينما المعدل اقل في بقية الاقضية وحتى على مستوى المحافظة، وسبب ذلك بأن قضاء الديوانية يمثل مركز المحافظة الذي يتميز بثقله السكاني، اذ يضم اكثر من ثلث سكان المحافظة، بينما بقية الاقضية فهي اقل تركزاً للسكان، كما يتضح من الجدول بأن نسب الالتحاق مرتفعة وهذا لا يعني ان الجميع ملتحق بالتعليم الابتدائي، بقدر ما يتعلق بوجود تلاميذ في المدارس الابتدائية تتراوح اعمارهم بين (6– 15 سنة) ونسبة الالتحاق تحتسب على اساس السكان بعمر(6–11سنة فقط) وهذا ما جعل نسبة الالتحاق مرتفعة جداً، ويتضح من الجدول(2) والخريطة(1) ان نسبة التحاق الاناث أقل من نسبة التحاق الذكور وهذا ما يؤثر خلل في عملية الالتحاق ودخول الاناث في التعليم ومن ثم تطوير هذه الموارد البشرية، وفيما يخص معدل (تلميذ/معلم) فهو اقل من المعيار المعتمد (20تلميذ/ معلم) في جميع الاقضية، وهذا ما يشير الى وفرة الكادر التدريسي ولكن واقع الحال يشير الى هناك عجز واضح في الاختصاصات العلمية والانكليزية، وخاصة بعد دخول الحاسوب الى المدرس الابتدائية لذا يجب اعداد كوادر متخصصة في هذا المجال بعد أن أصبح هناك حاجة ماسة لهذا التخصص في المؤسسات التعليمية أو الحكومية الاخرى أو المؤسسات الاهلية للعمل على توجيه الموارد البشرية نحو تقنية العصر بدلاً من العلوم الانسانية التي أصبحت تضيف أفواج جدد عاطلين عن العمل.

أما بخصوص (تلميذ/شعبة) فهو يزداد عن المعدل المعتمد(30 تلميذ/ شعبة) في قضاء الديوانية وكذلك على مستوى المحافظة.

أما عدد التلاميذ الملتحقين فقد بلغ عددهم (209616)تلميذاً وتلميذه بلغت

نسبة الذكور منهم (54%) ونسبة الاناث (46%) وهكذا نرى نسبة الاناث هي الاقل وربما يشير هذا الى بُعد المؤسسات التعليمية من مناطق السكن وخاصة في المناطق الريفية مما يحتم على الاناث عدم الالتحاق، والموضوع الاهم هو النقص الواضح في عدد الابنية المدرسية والبالغ (145) بناية مدرسية حيث توجد في المحافظة(649) مدرسة ابتدائية بينما عدد الابنية (504) بناية مدرسية فقط، وهذا الامر جعل الدوام مزدوج مما يقلل من الوقت المخصص للدرس وكذلك لراحة التلميذ، حيث بلغ معدل (تلميذ/بناية) (516 تلميذ/ بناية) في قضاء الديوانية و(416تلميذ/بناية) في عموم المحافظة، وبشكل عام فأن ظاهرة الازدواج تؤثر على الجوانب النوعية للتعليم كالمستوى التعليمي والتربوي للتلميذ وامكانية زرع روح المحبة والاخلاص والتعاون من أجل التطور.

ثالثاً - التعليم الثانوي (الاكاديمي):

ان نشر التعليم وتوفيره للجميع يعد مطلباً اساسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.(9)والتعليم الثانوي يعد من اساسيات بناء مجتمع المعرفية إذ أن مخرجاته تمثل مدخلات التعليم العالي والاخيرة بدورها تعد مخرجات سوق العمل والنهوض بالواقع التنموي، لذا يجب التركيز على مخرجات التعليم الثانوي وجعلها على قدر متميز من المعرفة عند دخولها مرحلة التعليم العالي لتكسب المزيد من المعارف، ولغرض بيان واقع حال التعليم الثانوي في محافظة القادسية يتضح لنا ذلك من الجدول(3)، أن عدد المدارس الثانوية بلغت (237) مدرسة ثانوية في عموم المحافظة، بواقع (130) مدرسة للبنين، (43) مدرسة للبنات و(64) مدرسة مختلطة، وبنسب (55%) و(18%) و(27%) لكل منهم على التوالي، اما عدد الكادر التعليمي فقد بلغ (7334) معلماً ومعلمة بلغت نسبة الذكور منهم (44%) ونسبة الاناث (56 %) فيما بلغ عدد الطلاب الملتحقين (87921) طالباً وطالبة وبنسبة التحاق (55%) من حجم السكان في سن التعليم الثانوي (12 – 17 سنة) وهذه النسبة تقل عن المعيار المحدد بـ(90%).(10) من السكان بعمر (12-17)سنة وان نسبة التحاق الاناث هي الاقل إذ بلغت (43%) بينما نسبة التحاق الذكور بلغت (65%)، وهنا لا بد من الحث والتشجيع على التحاق الاناث بالتعليم الثانوي ومواصلة تعليمهن الجامعي وليأخذن دورهن في مجال التنمية كمخرجات تعليمية تساهم في النهوض

بحركة التنمية باعتبار النساء جزء كبير من المجتمع، حيث أن الفروق التعليمية أثرت في مدى العمر المتوقع في روسيا اذ ادت الى انخفاض مقداره (9 %) في وفيات الرجال والى (7%) في وفيات النساء بالنسبة لكل سنة تعليمية إضافية.(11)، وعليه لابد من العمل على ازالة العقبات التي تحول دون الالتحاق بالتعليم الثانوي بشكل عام والتحاق الاناث بشكل خاص، سواء كانت أجتماعية او اقتصادية والعمل على نشر مؤسسات التعليم الثانوي بشكل اوسع وخاصة في المناطق الريفية من المحافظة.

ان انخفاض نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي انعكست على انخفاض معدل (طالب/مدرسة) البالغ(371 طالب/ مدرسة) مقارنة بالمعيار المعتمد (467 طالب/ مدرسة) في المحافظة على مستوى أقضيتها، ولكن يظهر لنا معدل(طالب/ بناية) مرتفع إذ بلغ (739 طالب/ بناية)في عموم المحافظة وكذلك المعدل مرتفع في جميع الاقضية حتى فاق معدل المحافظة في قضاء الديوانية الذي بلغ فيه المعدل (759 طالب/ مدرسة) وسبب ذلك يرجع الى قلة عدد الابنية المدرسية مقارنة بعدد المدارس اي

جدول (3) واقع التعليم الثانوي ومؤشراته في محافظة القادسية للعام الدراسي 2011 / 2012

الوحدات الإدارية		عدد السكان بعمر (12-17) سنة	المتوقع الدخول للصف الأول	نسبة الالتحاق * %	المتوقع الدخول للصف الأول	المقاعد/الشعب الدراسية										
		ذكور	إناث													
قضاء الديوانية	64	3927	2355	25212	20314	1269	45326	1572	112	21	27	2355	1572	112	21	27
قضاء عفك	18	1119	563	8149	3714	351	11863	556	40	17	5	563	556	40	17	5
قضاء الشامية	29	1444	699	11657	7165	508	18822	745	53	18	6	699	745	53	18	6
قضاء الحمزة	19	844	472	7300	4410	309	11710	372	32	8	5	472	372	32	8	5
مجموع المحافظة	130	7334	4089	52318	35603	2437	87921	3245	237	64	43	4089	3245	237	64	43

759	61	56	67	73952	36373	37579	36	12	406	60	1269	45326	20314	25212	2355	1572
624	53	34	71	22419	11027	11392	34	11	296	19	351	11863	3714	8149	563	556
753	55	43	67	33947	16697	17250	37	13	355	25	508	18822	7165	11657	699	745
780	40	31	49	29089	14308	14781	38	14	366	15	309	11710	4410	7300	472	372
739	55	43	65	159407	78405	81002	36	12	371	119	2437	87921	35603	52318	4089	3245

المصدر: الباحثان اعتماداً على بيانات مديرية تربية الديوانية - قسم التخطيط التربوي - بيانات غير منشورة - للعام الدراسي 2011 / 2012.

(×) تم استخراج هذه النسب من قسمة عدد الطلاب الملتحقين على عدد السكان في عمر 17-12سنة.

هناك(237) مدرسة و(119) بناية مما يعني الحاجة الى (118) بناية مدرسية جديدة لتحقيق استقلالية كل مدرسة في بناية، وان قلة الابنية ستنعكس بدورها الى وجود ظاهرة الازدواج بين المدارس الامر الذي يؤدي الى قلة الوقت المخصص للدرس وهذا ما ينعكس بدوره على تدني المستوى التعليمي لمخرجات التعليم الثانوي وبالتالي تكون مخرجات كمية وليست نوعية والتي تلقي بضلالها على تدني المستوى التعليمي الجامعي وضعف مخرجاته وبالعودة الى الجدول (3) نرى هناك علاقة بين عدد المدارس والابنية وبين نسبة الالتحاق المتحققة اذا نرى كلما قل عدد المدارس والابنية في القضاء قلة نسبة الالتحاق وهذا ما يؤكد ان تراجع نسبة الالتحاق هو بسبب قلة المدارس والابنية وهذا الامر يعد دعوة للعمل على التوسع في مؤسسات التعليم الثانوي.

رابعاً - التعليم المهني:

يعد التعليم استثماراً يستهدف خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية، وللتعليم المهني دوراً كبيراً في خدمة مجالات التنمية لان هذا النوع من التعليم يُخرج الكوادر المهنية المتوسطة المهارة وذلك بتزويدهم بالخبرات والمهارات الضرورية التي تتيح لهم حياة شخصية سعيدة وتتيح لهم الارتقاء والنمو خلال حياتهم المهنية كلها ومن هنا تكون وظيفة المدرسة المهنية هي تأهيل المستويات التي تتلائم مع هيكل العمالة وتطوره في مجالات التنمية الزراعية والصناعية والخدمية، فالنقص في العمل والمؤهل العلمي والخبرة هو السبب الرئيسي الذي يحول دون التنمية الاقتصادية.(12) وفيما يخص التعليم المهني في محافظة القادسية يتضح لنا ذلك من الجدول (4) ان عدد المدارس المهنية بلغ (8) مدارس مهنية في عموم المحافظة توزعت بواقع(3) مدارس للبنين ومدرسة واحدة للبنات و(4) مدارس مختلطة وقد توزعت حسب التخصص الى اعدادية زراعة واحدة مختلطة واعدادية تجارة واحدة للبنات و(6) اعداديات صناعية مختلطة، اما عدد الكادر التدريسي فقد بلغ (434) مدرساً ومدرسة بلغت نسبة الذكور منهم (63%) ونسبة الاناث(37%) اما عدد الطلاب

الملتحقين فقد بلغ (1771) طالباً وطالبة بلغت نسبة الذكور منهم (77%) ونسبة الاناث (23%) وهنا تدني نسبة التحاق الاناث واضحة وسبب ذلك لعدم استيعاب سوق العمل لمخرجات التعليم المهني سواء الذكور او الاناث ولكن الاناث اكثر بعداً من سوق العمل لذا تنخفض نسبة الالتحاق لهن بالتعليم المهني وهذا ما يظهر من الجدول بأن نسبة التحاقهن بلغت(1%)على مستوى المحافظة، بينما نسبة التحاق الذكور بلغت(3،5%)، اما نسبة الالتحاق العامة

جدول (4) واقع التعليم المهني ومؤشراته في محافظة القادسية للعام الدراسي 2011 / 2012

القضاء																					
	بنين																				
قضاء الديوانية	3	1	4	5	1	1	185	118	303	887	390	1277	55	4	255	4	23	17832	17383	35215	4,9	2	3,6
قضاء عفك	-	-	1	1	-	1	32	16	48	118	1	119	6	1	119	2	20	5406	5270	10676	2	0,01	1,1
قضاء الشامية	-	-	1	1	-	1	34	10	44	209	14	223	9	1	223	5	25	8186	7980	16166	2,5	0,1	1,3
قضاء الحمزة	-	-	1	1	-	1	24	15	39	149	3	152	9	1	152	4	17	7014	6838	13852	2	0,04	1,1
مجموع المحافظة	3	1	4	8	1	5	275	159	434	1363	408	1771	79	7	221	4	22	38438	37471	75909	3,5	1	2,3

المصدر: الباحثان اعتماداً على بيانات مديرية تربية الديوانية – قسم التخطيط التربوي – بيانات غير منشورة – للعام الدراسي 2011 / 2012.

(×) تم استخراج هذه النسب من قسمة عدد الطلاب الملتحقين على عدد السكان في عمر 17-15سنة.

فقد بلغت (2،3%) من مجموع السكان في سن (15– 17 سنة).اما في الدول المتقدمةوالحديثة التصنيع فان نسبة الالتحاق للتعليم المهني هي اكثر بكثير منها في العراق والمحافظة، وان انخفاض نسبة الالتحاق في التعليم المهني يعود الى عدة اسباب ابرزها يتعلق بعدم وجود ثقة حقيقية بمخرجات هذا النوع من التعليم بسبب كونه يعتمد على الاسس النظرية لانه يفتقر الى الى ورش التدريب ومختبرات ومعامل للتطبيق المهني، فضلا عن ضعف التنسيق بين القطاعات المهنية في الاقتصاد العراقي والتعليم المهني ومستوى ونوع مخرجاته التي يحتاجها سوق العمل، مما يتطلب اعادة النظر في مناهج هذا المستوى المهم من التعليم لانه يكسب الخريج مهاره مهمة جدا في احد القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تقوم عليها مسيرة التنمية.

خامساً - معاهد اعداد المعلمين والمعلمات

من الجدول (5) نرى ان عدد معاهد اعداد المعلمين والمعلمات بلغ في محافظة القادسية (8) معاهد وبنسبة (50%) منها للذكور و(50%) منها للإناث اما عدد الطلاب الملتحقين فقد بلغ (1005) طالب وطالبة بلغت نسبة الذكور منهم (66%) ونسبة الاناث (34%)، فيما بلغ عدد المدرسين (176) معلماً ومعلمة بلغت نسبة الذكور منهم (59%) ونسبة الاناث (41%)، كما نرى بأن نسبة الالتحاق منخفضة جداً على مستوى المحافظة حيث بلغت (0،8%) من السكان في سن التعليم(15– 19 سنة) وربما يعود ذلك الى توقف القبول في معاهد اعداد المعلمين والمعلمات الصباحية و المسائية منذ العام الدراسي 2011-2010، كذلك نرى عدد الابنية (3) ابنية مقابل (8) معاهد اي بحاجة الى (5) أبنية جديدة، حيث تتركز الابنية فقط في مركز قضاء الديوانية بينما المعاهد الموجودة في بقية الاقضية هي ضيف على مؤسسات تعليمية اخرى.

سادساً- التعليم العالي:

يهدف التعليم العالي الى أعداد كوادر بشرية مسلحة بالعلم وتمتلك المعرفة والعلوم المختلفة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وتعتمد كفاءة التعليم العالي على ما يحققه من منجزات علمية وما يحققه الخريجين من مهارات تساعد في تنمية المؤسسات الانتاجية في المجتمع وعلى ما يحققه التعليم العالي من تحديث مستمر في برامجه وتخصصاته فيما يتلائم مع التطورات العلمية والتقنية العالمية لمواكبة العالم الذي يعتمد على المعلومات العالمية المعاصرة.(13)

جدول (5) معاهد اعداد المعلمين والمعلمات في محافظة القادسية للعام الدراسي 2011 / 2012

الوحدة الإدارية	عدد المعاهد	الكادر التعليمي	عدد الطلاب	عدد الشعب	عدد الأبنية	مؤشرات تربوية	عدد السكان بعمر(15-19)سنة	نسبة الالتحاق * %	طالب/بناية						طالب/شعبة	طالب/مدرس	طالب/ مدرسة			مجموع الذكور والاناث	مجموع الذكور والاناث	
	بنين	بنات	مختلط	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع												
قضاء الديوانية	2	-	1	3	84	52	136	562	256	818	42	3	272	6	19	57411	1,4	272
قضاء عفك	-	-	1	1	-	7	7	-	31	31	1	صفر	31	4	31	17405	0,1	لا توجد بناية
قضاء الشامية	1	-	1	2	10	6	16	49	28	77	3	صفر	83,5	5	26	26354	0,2	لا توجد بناية
قضاء الحمزة	1	-	1	2	10	7	17	49	30	79	3	صفر	39,5	5	26	22583	0,3	لا توجد بناية
مجموع المحافظة	4	-	4	8	104	72	176	660	345	1005	49	3	125	6	20	123753	0,8	335

المصدر: الباحثان اعتماداً على بيانات مديرية تربية الديوانية – قسم التخطيط التربوي – بيانات غير منشورة – للعام الدراسي 2011 / 2012.

(×) تم استخراج هذه النسب من قسمة عدد الطلاب الملتحقين على عدد السكان في عمر 19-15سنة.

ولتسليط الضوء على واقع التعليم العالي في محافظة القادسية نستنتج من تحليل الجدول (6) ان عدد الكليات بلغ (13) كلية في جامعة القادسية عدد الكليات العلمية فيها (8) كليات وبنسبة (61،5%)، اما عدد الكليات الانسانية فقد بل (5) كليات وبنسبة (38،5%)، وفيما يخص الكليات العلمية فأن منها كليتان في عامها الدراسي الاول الحالي 2012-2013 وهما كليتي التمريض والصيدلة، وعلى الرغم من تفوق اعداد الكليات العلمية ألا أنها هي الاقل من حيث عدد الطلاب الموجودين فيها، إذ بلغ عدد الطلاب الموجودين في الكليات العلمية وهم من سكنة محافظة القادسية (2874)× طالباً وطالبة وبنسبة (26%) من مجموع الطلاب في الجامعة من سكنة المحافظة البالغ عددهم(10859)، اما عدد الطلاب في الكليات الانسانية فقد بلغ (7985) طالباً وطالبة وبنسبة (74%)، شكل(1)يتضح ان توجه الطلبة نحو الكليات الانسانية وليس العلمية وربما سبب ذلك هو ضعف المخرجات في المرحلة الثانوية، وهذا ما يزيد من ظاهرة البطالة بين خريجي الكليات الانسانية وعجز في خريجي الكليات العلمية التطبيقية الذين يمثلون عماد التنمية بأعتبارهم يشكلون العمود الفقري للايدي العاملة الماهرة والعالية المهارة.

وبشكل عام بلغ مجموع الطلبة في جامعة القادسية (14861) طالباً وطالبة للعام الدراسي 2012-2013 منهم (73%) من سكنة محافظة القادسية و(27%) من بقية المحافظات العراقية.

جدول (6) واقع التعليم العالي في محافظة القادسية للعام الدراسي 2012 /2013

اسم الكلية	عدد الطلبة الموجودين من سكنة محافظة القادسية	عدد الطلبة من بقية المحافظات	المجموع الكلي				
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	
كلية التربية	1343	2407	3750	627	495	1122	4872
كلية الادارة والاقتصاد	830	504	1334	699	356	1055	2389
كلية الآداب	455	908	1363	508	372	880	2243
كلية الطب البيطري	62	54	116	30	70	100	216
كلية الطب	240	284	524	34	40	74	598
كلية التربية الرياضية	493	77	570	143	-	143	713
كلية العلوم	199	316	515	152	63	215	730
كلية الحاسبات والرياضيات	173	287	460	97	37	134	594
كلية القانون	707	261	968	87	39	126	194
كلية الهندسة	213	330	543	12	4	16	559
كلية الزراعة	303	232	535	69	45	14	649
كلية التمريض	38	86	124	1	2	3	127
كلية الصيدلة	24	33	57	14	6	20	77
المجموع	5080	5779	10859	2473	1529	4002	14861

المصدر: الباحثان اعتماداً على: رئاسة جامعة القادسية، شؤون الطلبة، بيانات غير منشورة.

شكل (1)

يبين عدد الطلاب في الكليات العلمية والانسانية في محافظة القادسية للعام الدراسي 201202013

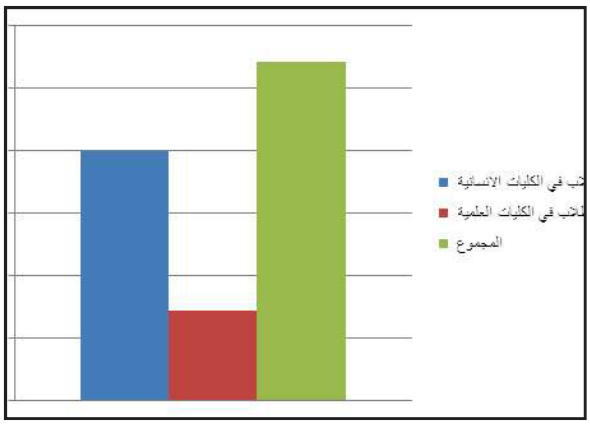

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

معدل الالتحاق الاجمالي في المؤسسات التعليمية:

يمثل معدل الالتحاق الاجمالي عدد الطلاب المقيدين او الموجودين في المراحل التعليمية الثلاثة الابتدائية والثانوية والجامعية الى مجموع السكان في سن (6–23 سنة)، وقد يستخرج المؤشر التعليمي بعد تحديد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، حيث يعد المؤشر التعليمي احد مؤشرات التنمية البشرية الاساسية الثلاثة (التعليم، الصحة، الدخل)ومن الجدول (7)، نرى أن نسبة الالتحاق الإجمالية بلغت (69،6%)، اما نسبة الالتحاق الذكور بلغت(81%) وهي اعلى من نسبة التحاق الاناث البالغة (59%) وهذا دليل على عدم التوازن وضعف المساواة بين الذكور والاناث، اي هناك حرمان واضح للإناث من الفرص التعليمية في المحافظة، مما يستدعي الاهتمام بمتابعة اكمال الاناث للتعليم باعتبارهن مؤشر اساسي في قياس التنمية البشرية في المحافظة.

جدول (7) معدلات الالتحاق الاجمالية في المؤسسات التعليمية في محافظة القادسية للعام الدراسي 2011 - 2012

عدد السكان في عمر (6 – 23 سنة)		اجمالي الملتحقين بالمؤسسات التعليمية	معدل الالتحاق %
الجنس			
الذكور	213678	173264	81
الاناث	233053	137908	59
المجموع	446731	311172	69.6

المصدر: الباحثان بالاعتماد على:

1 – تقديرات سكان محافظة القادسية مديرية، احصاء الديوانية بيانات غير منشورة، 2011.

2 – المؤسسات التعليمية في المحافظة للعام الدراسي 2011 / 2012.

اما فيما يخص معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين في محافظة القادسية فقد بلغت نسبتهم (71،5%) لسنة 2011

وبعدد (810852) نسمة، بينما بلغت نسبة الأمية (28،5%) وبعدد (323206) نسمة.(14)، ولحساب دليل التعليم في المحافظة باعتباره احد مؤشرات التنمية البشرية فيها يمكن الاعتماد على الصيغة التالية:(15).

دليل البعد = (القيمة الفعلية – القيمة الدنيا) / (القيمة العليا – القيمة الدنيا).

القيمة الفعلية = معدل الالتحاق القيمة العليا = 100% القيمة الدنيا = صفر

وعليه فأن دليل نسب الالتحاق الاجمالية = (69،6 – صفر) / (100 – صفر) = 0،696

اما معدل الالمام بالقراءة والكتابة فأنه وبحسب الدليل = (71،5 – صفر) / (100 – صفر) = 0،715

دليل التعليم = 1/3(دليل نسب الالتحاق الاجمالية) + 2/3 (دليل معدل الالمام بالقراءة والكتابة).

= (0،715 × 2/3 + 0،696 × 1/3)

= 0،232 + 0،477 = (0،709)

وهنا نرى تطور في مؤشر دليل التعليم في المحافظة بالمقارنة في سنة 2008، حيث بلغ مؤشر التعليم في المحافظة (0،64) وفي العراق (0،71) وفي الدول العربية (0،69) وفي البلدان النامية (0،69) وفي العالم (0،75).(16)

وبشكل عام دليل التعليم في المحافظة في مستوى متوسط على الرغم من التعميم فيه لأجمالي الملتحقين اذ ان الأمر المهم هو نسب الالتحاق في الاقسام العلمية في الجامعة والتي هي اقل من نسب الالتحاق في الكليات الانسانية كما تم ذكره سابقاً، وعند متابعة دليل التعليم في العراق لعدد من السنوات فأنه اخذ يتطور ولكن بشكل بطيء، اذ بلغ المعدل (0،529) لسنة 1987 أرتفع قليلاً الى (0،530) لسنة 1990 ثم الى (0،538) لسنة 1993. (17) فيما بلغ (0،71) لسنة 2008.(18) وان هذا التطور الاخير تأثر بشكل ايجابي بتحسن المستوى المعيشي في العراق مما زاد من نسب الالتحاق.

وهذا ما يؤكد اهمية القضاء على الفقر وتردي مستوى المعيشة للنهوض بالطاقات البشرية وبجعلها اكثر استعداداً للتعليم والانخراط في مشاريع تنمية الطاقات البشرية وبخاصة في الحلقات المتقدمة كالتدريب والتأهيل على التقنيات الحديثة في مجالات الصناعة والمعلوماتية والاتصالات والسيطرة وهي المجالات التي يحتاجها سوق العمل.

المبحث الثاني: - أهمية المخرجات التعليمية في التنمية البشرية

المقدمة:

اذا كانت التنمية البشرية تعني العملية المخططة وفق منظور فكري محدد ووفق استراتيجية تتضمن تغيرات كمية ونوعية في حياة الناس بحيث تتضمن تحولات هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة بشرية تكون قادرة على توسيع الطاقات الانتاجية الذاتية وتلبي الحاجات الاساسية المادية وغير المادية للدولة بما فيها الامن الفردي والجماعي والقومي.[19]

كما تعرف على أنها العملية التي تهدف الى ايجاد قوى بشرية ذات مواهب وقدرات ومهارات بمستوى التعقيدين التكنولوجي والاجتماعي الذي تتميز به الحياة العصرية.[20]، فهذا لا يمكن تحقيقه الا من خلال خطط استراتيجية في قطاعي التربية والتعليم بحيث تكون مخرجات المؤسسات العلمية قادرة على تلبية متطلبات سوق العمل عن طريق مواكبة التطورات النوعية والكمية في وسائل وادوات الانتاج التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.

كما ان تعريف الأمم المتحدة للتنمية البشرية على انها توسيع الخيارات المتاحة امام الناس، وأهم هذه الخيارات حياة طويلة الامد وصحية وتسهل اكتساب المعرفة والتمتع بمستوى معيشه جيد فضلاً عن خيارات الحرية السياسية وضمان حقوق الانسان واحترام الانسان لذاته.(21) ويمكن ان يدخل تحت هذا العنوان العريض مجالات اساسية لتنمية الموارد البشرية تبدأ بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى التمتع بفرص الابداع والانتاج والاحترام الذاتي الشخصي لحقوق الانسان وبالتالي فهدف التنمية يرتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة وصحية وقائمة على الابداع.[22]

اما المكتب العربي فيرى ان هذا المفهوم اصبح يتضمن التركيز على انماط التفكير والسلوك، ونوعية التعليم والتدريب ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب وطرق واساليب العمل والانتاج، اي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم بمصيرهم ومواردهم وقدراتهم.[23]

يتضح من هذه المفاهيم الشاملة سعة مفهوم التنمية البشرية فيما يتطلب نظرة استراتيجية وشاملة لهذه المشكلة، ولهذا ينبغي تحديد المشكلات التي تواجه التنمية

البشرية والتي من ابرزها ما يلي:

1 – التخلف الاقتصادي وتردي الوضع المعاشي والاجتماعي، وهذا الجانب يعوق وبشكل كبير مسيرة التنمية البشرية لأنها تحتاج الى امكانات علمية وفنية ومادية كبيرة لتحقيقها مما يتطلب الاستعانة بتجربة الدول التي نجحت في مجالي التنمية والتنمية البشرية، لأن التنمية البشرية تحتاج الى مصانع للتدريب والى مستلزمات مادية ومختبرات وورش فنية ونظام تعليمي متكامل لتحقيق التنمية البشرية وهذا يعني يجب ان تسير التنميتين بخطى ثابتة ومتوازية لتحقيق اهدافها والحد من معوقاتهما فلا يمكن ان تحقق تنمية بشرية بدون الشروع بالتنمية الشاملة.

2 – الفقر وهو آفة العصر لأنه يحرم الشعوب من أبسط مستلزمات الحياة (الغذاء الجيد والمسكن والصحة والتعليم الجيد..... الخ) حيث ان الفقر يدفع بالفقراء الى حرمان اطفالهم من الدراسة والانخراط في الاعمال البسيطة لكسب العيش ولصعوبة توفير المستلزمات الدراسية مما يؤدي الى تشكيل طبقة في المجتمع تصبح عالة اجتماعية واقتصادية ومصدر للمشاكل الاجتماعية والتي يصعب معالجة وضعها فيما بعد، وحرمان هذه الطبقة من التعليم الاساس يفاقم مشكلة الامية بين الكبار، وهذا ما أفرزه الحصار الشامل للمدة من 1990– 2003 حيث يوجد الان فئة كبيرة من الشباب الذين تركوا الدراسة خلال فترة التسعينات وهم الان في ربيع العمر(20– 35) ونادمين على تركهم للدراسة بسبب ظروفهم المادية ولعدم وعيهم بأهمية التعليم.

3 – الامية، يعد الانسان الامي مادة خام لا يمكن استثمارها في التنمية، لمحدودية طاقتها الفنية والعلمية والمهارية، ونحن ما زلنا نعاني من تفشي الامية وبخاصة بين الاناث، اما عند الحديث عن الامية العلمية والثقافية فقد اصبحت متفشية بشكل كبير بين اوساط الشباب، لأن الهدف من التعليم هو الحصول على الشهادة التي لم تعد تؤهلهم الى الحصول على الوظيفة، وهذا يتطلب اعادة النظر في استراتيجية التربية والتعليم في العراق وخاصة تفعيل الزامية التعليم حتى من المراحل المتوسطة والاعدادية، لان التسرب بعد الابتدائية وبخاصة للإناث يحرمهن من فرصة التعليم، كما ان ضعف العملية التربوية والتعليمية أدت الى تخريج طلاب الابتدائية لا يجيدون القراءة والكتابة بشكل جيد، ففي الوقت الذي ترفع فيه بعض الدول المتقدمة شعار التعليم العالي للجميع نحن لا نستطيع ان نوفر الاساس منه.

4 – التلوث البيئي: أن تفاقم مشكلة

التلوث البيئي (التلوث المائي والهوائي والتلوث بالمواد الصلبة) جعل بيئتا الحضرية غير صالحة للعيش بصحة جيدة و بيئة صالحة للأوبئة والامراض المتفشية حيث أماكن رمي النفايات في كل شارع ومياه المجاري المكشوفة وانواع المجاري الاخرى ترمى في الانهار ومصادر التلوث الهوائي وخاصة مخلفات انتاج الطاقة الكهربائية تلوث البيئة مادياً وضوضائياً حيث تم انشاء محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية داخل الحيز الحضري واحدة في شمال المدينة والثانية في جنوبها، ولهذا يرى البعض ان هذا التلوث اكبر خطر يهدد صحة شعوب البلدان النامية.[24]، لان هذه الدول لا تهتم بالبيئة ولا تطبق معايير الامن البيئي الذي يضمن توفر اساليب الحياة النظيفة الخالية من الاضرار الصحية.

5 – نمطية التعليم وتردي مستواه خلال العقود الثلاث الاخيرة بسبب الحروب المتتالية وفترة الحصار الطويلة التي أثرت سلباً على كل العملية التربوية والتعليمية في العراق، وهذا الامر يتطلب وضع استراتيجية شاملة تعيد العملية التربوية والعلمية الى مسارها الحقيقي وعلى وفق ما يتطلبه الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعيشه العراق الجديد لمغادرة التعليم النظري القائم على التلقين والحفظ، لان هذا النمط من التعليم يجعل العملية التربوية والتعليمية عائق كبير امام التنمية وتلبية متطلبات سوق العمل ويصبح التعليم سبباً في البطالة، التي اصبحت هاجساً خطيراً ذو ابعاد اقتصادية وسياسية تهدد مستقبل الدول النامية ومنها العراق الذي بلغت فيه نسبة البطالة (28%)وفي محافظة القادسية (23%) لسنة 2004 ثم انخفضت الى (15،3%) في العراق و (14،7%) في محافظة القادسية لسنة 2008.[25]

6 – مشكلات التعليم الاخرى: وهي مشكلات كثيرة ومركبة ومما زاد من تفاقمها الاوضاع السياسية والامنية التي انعكست بشكل كبير على سلبية مخرجات التعليم بكل مراحله، واهم هذه المشاكل

ما يلي:-

أ – غياب الاستراتيجية الواضحة للعملية التربوية والتعليمية مما فتح باب الاجتهاد امام الوزير واسعاً لتنفيذ مشروع او سياسة معينة في وزارته وما ان يتغير الوزير او المسؤول تبدأ مرحلة جديدة ربما تختلف او تتقاطع مع اوليات السياسة او الخطة السابقة، وهذا لا يعني الجمود والتعصب لا بل على العكس بحيث يكون التعديل والاجتهاد في الاليات والادوات المستخدمة في تنفيذ الاستراتيجية.

ب – انخفاض نسبة الانفاق على التعليم مقارنة مع الدول الحديثة التصنيع والمتقدمة التي تنفق نسب مرتفعة من موازنات كبيرة جداً وهي لا تحتاج الى نفس البنية المادية والاساسية للمؤسسات التعليمية لأنها وصلت الى مرحلة الاكتفاء والنضج وجل ما تنفقه هو على البحث والتطوير والاختراعات ودعم المشاريع البحثية التطبيقة.

اما الانفاق على التعليم لدينا فمعظمه يذهب الى الابنية التعليمية وعلى البنى التحتية والخدمية وليس على البحث العلمي والمختبرات والمستلزمات التي تواكب التطورات الحديثة في التعليم.

إذ بلغ الانفاق على التعليم في العراق (4،9%) لسنة2006.(26)، بينما بلغ الانفاق على التعليم في النرويج(7،7%) وفي الكويت(8،2%) وفي تونس(8،1%). (27) علما ان هذه الدول ناتجها الاجمالي كبير لذا ستكون هذه النسب تشكل مبالغ كبيرة منفقة على التعليم.فنحن منذ السبعينيات كنا نذهب الى مختبر الكيمياء والفيزياء لأجراء التجارب العلمية اما التوجه ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين فكثير من المدارس المتوسطة والاعداديات تفتقر الى المختبرات والمستلزمات الاساسية وبخاصة في المدارس الاهلية التي تمارس نشاطها في بيوت صغيرة.

ج – الظروف المادية الصعبة التي عاشها الطالب والمعلم والمدرس والاستاذ الجامعي خلال الحروب والحصار اثرت بشكل سلبي على شخصية وروحية المدرس ووضعه الاجتماعي الذي انعكس سلباً على علاقته بمهنته وبالطالب الذي يرى فيه القدوة العلمية والتربوية والاخلاقية، ولذا فأن فقدان قدرة المدرس على التفاعل ايجابياً مع الطالب اثر كبير على العملية التربوية، فقد ادى الى تسرب الطلبة من المدارس وعدم رغبتهم بالتعلم، ان الظروف الصعبة التي مر بها العراق انعكست سلباً على اهم القطاعات التنموية وهو قطاع التربية والتعليم مما يتطلب وقفة كبيرة لتجاوز هذه المشكلات التي اخذت تتفاقم بالرغم من تحسن المستوى المعاشي للعاملين في القطاع التربوي والتعليمي بعد سنة 2003، فضلاً عن جمود المناهج وعدم مواكبتها للتطورات الكبيرة على المستوى العالمي والى حاجة سوق العمل العراقية.

د – ان تفاقم مشكلات التدريس الخصوصي التي تكلف الأسر العراقية مبالغ هائلة تقدر بنحو15 – 20 مليون دينار سنوياً للطالب في الصف السادس العلمي، ونحو نصف هذا المبلغ في المراحل الاخرى و 1/4 هذا المبلغ للذين يدخلون في معاهد التقوية للمواد الدراسية المختلفة، وهذه مبالغ ضخمة

جداً تثقل كاهل الاسرة العراقية وبخاصة محدودة الدخل، ومع ان المدارس الاهلية نافذة جديدة للنهوض بواقع التعليم في العراق الا ان المشكلات التي تواجهها من حيث الابنية وتكاليف الدراسة وقبول الطلبة فيها وربما تنعكس سلباً على المستوى العلمي لمخرجاتها ومع ما موجود من ايجابيات لهذا التوجه لكن آثاره الاجتماعية كبيرة لان العوائل الفقيرة والتي لديها عدد من الاطفال سوف تواجه صعوبة بالغة في ادخال ابنائها في هذه المدارس وهذا الحال ينطبق على الجامعات الاهلية ايضاً ستكون حكراً على الاسر الغنية والمتمكنة مادياً، وهنا تبرز خطورة تحويل التعليم الى سلعة مما يقتل تكافؤ الفرص امام كل المواطنين.(28)، ولكن تحويله سلعة سيعمق المشكلة وبخاصة امام الفقراء.

هـ – ان جمود المناهج بالرغم من عمليات التطوير المستمرة التي تقوم بها الجهات المعنية الا ان المشكلة هي في المستلزمات المختبرية والتقنية والفنية التي تحتاجها المناهج الجديدة فضلاً عن مشكلة الجانب التطبيقي في الدراسات العلمية مثل كليات الهندسة والكليات التقنية والتطبيقية والاعداديات والمعاهد المهنية التي تحتاج الى ساعات طويلة من التطبيق والتدريب من الورش والمعامل والمصانع المطابقة لاختصاصاتهم، في القطاعين الحكومي والخاص، لا بل ينبغي ان يتم تشجيع الروابط مع الشركات والمؤسسات التقنية التي يمكن ان تقدم خدمتها في هذا المجال.

و – تدني المستوى العلمي النوعي لمخرجات التعليم الابتدائي والثانوي مما اثر سلبا على مستوى الدراسة في التعليم العالي، حيث أخذ يتراجع مستوى هذه المخرجات منذ عقد الثمانينات متزامناً مع تراجع الانفاق الحكومي على التعليم في العراق، وقد انعكس تراجع الانفاق على مستوى المخرجات التعليمية.

ان التطلع الى التنمية البشرية في العراق بحاجة الى جهود كبيرة وذلك لعمق المشكلات والمعوقات التي تواجه مسيرة هذه التنمية لاسيما واننا نعول على قطاع التربية والتعليم لتسهيل مهمة انجاح استراتيجية التنمية البشرية مع اهمية الجوانب والمؤشرات الاخرى التي ينبغي الشروع بمعالجتها لاسيما مشكلات التخلف والفقر وتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ولعل تجربة الدول الحديثة التصنيع خير نموذج يمكن الاقتداء به، ففي التجربة الماليزية شخصت معوقات التنمية البشرية بما يلي:[29]

1 – الفقر 2 – الامية 3– التلوث البيئي

4 – شروط التجارة العالمية غير

المتكافئة وأثرها على مستقبل اقتصاديات البلدان النامية، حيث تؤدي الشروط المجحفة التي تطبقها دول الشمال التي تكبد الدول الفقيرة لخسائر قدرتها احدى المنظمات الامريكية غير الحكومية تدعى (اوكتام انترناشيونال) بمبلغ (700 مليار دولار) تقريباً في العام، اي ما يعادل 14 مرة ضعف مما تتلقاه تلك الدول من مساعدات مخصصة للتنمية.

ان افرازات العولمة في جميع المجالات ستكون سلبية على الدول النامية التي لا تمتلك قطاعات اقتصادية حيوية قادرة على المنافسة الدولية.كما ان الخصخصة ينبغي ان تكون مدروسة وان لا تشمل القطاعات الخدمية وبخاصة قطاع التربية والتعليم لان هذا الامر يدفع ثمنه الشرائح الفقيرة. (30)مما يعمق مشكلة التنمية البشرية، لان القطاع الخاص ما يزال غير مؤهلاً للدخول في هكذا استثمارات، وهذا يعني ان تتم عملية الخصخصة على مراحل وتحت سيطرة ومراقبة الجهات الرسمية وخاصة وزارتي التعليم العالي والتربية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا - الاستنتاجات:

يتضح من خلال البحث ان التنمية البشرية في العراق ومحافظة القادسية تواجه تحديات ومعوقات كبيرة وبخاصة المشكلات التي يعاني منها قطاع التربية والتعليم وقد تم مناقشة هذه المشكلات والتي من ابرزها ما يلي:

1 – قلة نسب الالتحاق في مرحلة رياض الاطفال والمرحلة الثانوية والجامعية والمهنية لعدم الزامية التعليم في هذه المراحل مما جعل الطلاب يتجهون للعمل بأعمال بسيطة قياساً بمؤهلاتهم العلمية ذات المردود المادي الضئيل وهذا ما يزيد من حجم البطالة بين صفوف هذه المجاميع المتسربة من المراحل الثانوية في المستقبل.

2 – ارتفاع نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية نتيجة لزيادة نسب الرسوب والتسرب وهذا ناتج عن تدني المستوى التعليمي في المؤسسات التعليمية وعدم الزامية التعليم.

3 – الفقر: ان تفشي ظاهرة الفقر تؤثر بشكل كبير على تسرب الاطفال للعمل في مهن بسيطة لتوفير لقمة العيش الى عوائلها، كما ان العوائل الفقيرة غير قادرة على ارسال اطفالها الى المدارس لأسباب مادية.

4 – التخلف الاقتصادي: ان تردي الوضع الاقتصادي وعدم انطلاق مسيرة التنمية الاقتصادية وتدهور اوضاع القطاعات

الاقتصادية الحيوية كالصناعة والزراعة وعدم انطلاق مسيرة التنمية وتخلف وسائل الانتاج لا يتيح للمؤسسات العلمية والاكاديمية التدريب والتطبيق في هذه المؤسسات.

5 – الأمية: ان تفشي ظاهرة الامية له اثار كبيرة على اعاقة عملية التنمية البشرية.

6 – نمطية التعليم وتردي مستواه خلال العقود الثلاث الاخيرة وتراكم مشاكله انعكست بشكل سلبي على مخرجات التعليم لعدم مواكبتها لسوق العمل ومتطلباته المتطورة والمتغيرة بشكل مستمر، كما ان قطاع التربية والتعليم يعاني من مشاكل كثيرة ابرزها جمود المناهج وعدم مواكبتها متطلبات سوق العمل وبخاصة في المجالات التقنية والتطبيقية والمعلومات والصناعية وغياب الاستراتيجية لهذا القطاع الحيوي مما ترك باب الاجتهاد مفتوحاً امام القيادات الادارية التي تتغير بشكل مستمر، كما ان الظروف المادية والاجتماعية الصعبة التي عانا منها الطالب والكادر التدريسي خلال ثلاث عقود عجاف من 1980 ولغاية 2003 تركت أثاراً كبيرة على مكانة المعلم والمدرس والاستاذ الجامعي التي تحتاج الى جهود كبيرة لمغادرتها وعودة المعلم والمدرس الى دوره ومكانته الاجتماعية خاصة بعد تحسن مستواه المادي، فضلا عن مايعانيه هذا القطاع الحيوي من مشاكل ادارية وعلميةكبيرة في السنوات العشر الاخيرة والتي انعكست بشكل كبير على هذا الجانب العلمي.

7 – تبني انخفاض مستوى الانفاق على قطاع التربية والتعليم وان معظم الانفاق البسيط لا ينفق على امور علمية ومهمة بل ينفق على الابنية وخدمات البنية التحتية في القطاع التعليمي.

8 – تبين من خلال المبحث الاول ان كثير من المؤشرات التربوية والخاصة بالتعليم الابتدائي والثانوي هي جيدة في ضوء المعايير التي وضعتها وزارة التخطيط العراقية وهذا ما يؤكد اهمية ان يكون الانفاق نحو الجانب العلمي البحت، المختبرات والمستلزمات والتقنيات الحديثة والبحوث التطبيقية وتوفير مستلزمات التدريب والتأهيل الفني والمهني التطبيقي من خلال توفيرها او التعاقد مع المؤسسات الحكومية والدولية للتدريب فيها وذلك من اجل تلبية حاجات سوق العمل.

ثانياً - التوصيات

يمكن ايجاز اهم التوصيات بما يلي:

1 – ان معالجة مشكلة التخلف الاقتصادي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وتعثر مسيرة التنمية الاقتصادية هي التي تعمق مشكلة الفقر

والامية وتردي المستوى النوعي للطاقات البشرية مما يتطلب وضع استراتيجية حقيقية للنهوض بالقطاعات الاقتصادية الحيوية وبخاصة الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات والسياحة والادارة لكي تتواكب مع استراتيجية التنمية البشرية.

2 – ينبغي وضع استراتيجية للنهوض بقاطع التربية والتعليم من الروضة وحتى التعليم العالي، لان تراكمات اربعة عقود من الحروب والحصار دمرت هذا القطاع الحيوي الذي لا يمكن النهوض بالتنمية والطاقات البشرية الا من خلاله وهذه الخطة بحاجة الى عدة اجراءات مناسبة ابرزها ما يلي:

أ – الدعم المالي الجيد بحيث يشمل تحسين جميع المجالات المادية الخاصة بالعملية التعليمية من المختبرات العلمية وانظمة المعلوماتية والاتصالات الالكترونية الى الورش الفنية والمستلزمات التي تحتاجها الاختصاصات العلمية الصرفة كالهندسة والكليات التقنية والمعاهد الفنية والتقنية الى دعم البحث العلمي والمؤسسات ومراكز البحوث العلمية في المجالات كافة.

ب – اعادة النظر في المناهج العلمية وتطويرها بشكل مستمر بما يتوافق والتطور العالمي ومما يتطلبه سوق العمل، بحيث يتم التركيز على الجانب التطبيقي.

ت – التنسيق بين الجامعات ومراكز البحث العلمي والاعداديات المهنية وسوق العمل وهذا الامر يتم من خلاله تفعيل المناهج باتجاه حاجة سوق العمل بحيث يقوم اصحاب الشركات التجارية والمعامل والمصانع او مدراءها بتوظيف مؤهلات العامل الفني او الكادر المهني الذي تحتاجه هذه المؤسسات كما يمكن ان تفتح ابوابها امام طلبة المؤسسات التعليمية للتدريب والبحث الميداني.

ث – الاهتمام بالإدارات والقيادات في المؤسسات التعليمية لان واحدة من ابرز مشاكل العراق الجديد هو القصور في كفاءة القيادات الادارية التي تعمل بمستوى وخبرة محدودين جداً مما ينعكس سلباً على هذه المؤسسات التي تعاني اصلاً من مشاكل متراكمة علمياً وادارياً.

ج – يجب اخضاع تجربة خصخصة التعليم الى اشراف ومراقبة الدولة بحيث يتم توحيد المناهج ومراقبتها بما يعمق البعد الوطني والكفاءة العلمية لمخرجات التعليم، وفي هذا المجال يجب مراعاة تجارب الدول الحديثة التصنيع والناهضة لكي يتم تجنب الاخفاقات والمشاكل التي واجهتها هذه الدول.

ح– يمكن تطوير مخرجات التعليم الحالية في كثير من الاختصاصات وبخاصة

الانسانية من خلال فتح معاهد تمنحهم دبلوم في اختصاصات علمية قريبة من اختصاصاتهم الحالية ويحتاجها سوق العمل، فعلى سبيل المثال تطوير مستوى خريجو الجغرافية في مجالات الحاسوب ونظم المعلومات الجغرافية GIS والانواء مما يفتح المجال امامهم للعمل في كثير من المؤسسات الحكومية او الشركات في القطاع الخاص، او خريجو التاريخ وتزويدهم بالخبرات الاعلامية والسياسية واللغة الانكليزية للعمل في المؤسسات الاعلامية والسياسية.

خ – الاستفادة من تجارب الدول الحديثة التصنيع، التي قامت بأعداد تجارب خاصة بها لتطوير مخرجات التعليم فيها كما قامت ماليزيا بأنشاء نظام تعليمي قوي وذلك من خلال اهتمامها بالتعليم الفني والتقني. وقد استعانت بالخبرات الاجنبية في مجالات الهندسة الميكانيكية والكهربائية والكيمياوية، وأهتمت كثيراً بالتدريب الصناعي وانشأت المدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلبة على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنيات الجديدة كما اهتمت المدارس الذكية بأنظمة التصنيع الذكية وشبكات الاتصال وانظمة استخدام الطاقة غير الملوثة وانظمة النقل الذكية.

ونحن بأمس الحاجة الى مثل هذه المدارس الذكية للنهوض بمخرجات التعليم ومن الممكن الوقوف على هذه التجربة ومثيلاتها لتطبيقها في العراق.

د – ينبغي ان تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بأعداد استراتيجية هدفها عقد شراكة مع سوق العمل بقطاعيه الحكومي والخاص للوقوف على حاجة جميع المؤسسات من الايدي العاملة العالية المهارة والماهرة والمتوسطة المهارة.وبتوصف دقيق لمثل هذه الطاقات حتى يصار الى التنسيق مع وزارتي التعليم العالي والتربية، لأعداد مثل هذه الطاقات من خلال تعديل المناهج والتركيز على الجوانب التطبيقية والتدريب وخلق المهارات الميدانية وستكون الحاجة ملحة لدخول وزارة التخطيط في وضع هذه الاستراتيجية، لأنها الوزارة المعنية بوضع الخطط ولاستراتيجيات التنموية وعلى الاقل التي تشرف عليها وتتابع تنفيذها، وان مثل هذا المشروع الاستراتيجي سيؤدي الى تعشيق العمل التنموي الشامل من خلال التفاعل بين خطط التنمية والحاجة الفعلية من الطاقات البشرية التي يمكن ان بتم تدريبها في الدول المتقدمة او الحديثة التصنيع للاستفادة من تجاربها على ان يكون هذا التوجه مبني على المصلحة العامة وليس لغرض الايفاد فقط.

-3ينبغي اعتماد مؤشرات ومعايير علمية تخص الجانب العلمي للتعرف على واقع التنمية البشرية مثل الاتي:

ا- التاكيد على معايير تخص مخرجات التعليم مثل عدد الاختراعات والبحوث التطبيقية والدراسات والاستشارات التي تقدم الى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

ب- الاهتمام بموضوع الانفاق على قطاع التربية والتعليم وبخاصة الجوانب العلمية كالمختبرات، والبحوث والدراسات، وورش التدريب وليس على خدمات البنى التحتية بالرغم من اهميتها ايضا.

ج-الاهتمام بالتعليم المهني في كافة القطاعات الاقتصادية.

د-نسبة مايشكله التعليم التقني والاختصاصات العلمية في مجالات الطب والتكنولوجيا والزراعة والعلوم الاساسية.... الخ.

4 - التعامل بحذر شديد مع خصخصة قطاع التربية والتعليم بحيث تخضع هذه الخطوات الى دراسة مستفيضة لأن القطاع الخاص غير مؤهل بشكل كامل لقيادة هذا القطاع مما يتطلب تدخل الدولة وأشراف الوزارات المعنية على هذه التجربة.

Abstract

Human development is the important ingredient of general development because the efficient and learning human staff are the basic power of social ،economical and management development. If this three fields interact positively lead to continue development. Therefore ،weakness of human power is the first retardant of development.This is the problem of this research. To increase the level of training ، education ،experience and technician ability to this powers must took care of education felid which represent the hypotheses of this research. Research discussing facts and indicators of education from kindergarten to higher education.Results shown most of these indicators are positive because it were near from the planning parameters except child / kindergarten and pupil/ building. Results also shown that decrease of quantative level especially lake

of scientific labs and training workshops in technician education which is originally few. Research discussed the importance of output of education in human development which discerned limited effect because more problems which the education felid suffer. These problems made output unable to create real human development. Therefore، this research conceive to make inclusive repairs in this important field to support human development. Research also focus for importance of qualitative sides such as inventions and applied researches to know the real actuality of education in Iraq.

الهوامش----------

1 - خديجة عبد الله ,أهمية المؤشرات الاحصائية في التنمية البشرية , المؤتمر الاحصائي العربي الثاني , ليبيا , المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية , 2009 , ص53.

2 - رضا عبد الجبار الشمري , الضرورات الاستراتيجية لتنمية الموارد البشرية العربية , وقائع المؤتمر العلمي الاول لكلية الآداب والاقتصاد – جامعة القادسية , المجلد الثاني , 2009 , ص70.

3 - مهجة أحمد بسيم , اثر المعرفة على مؤثرات التنمية التكنولوجيا والبشرية والاقتصادية , ص9 من شبكة الانترنيت http/www.goegle.com

4 - فوزية جاسم شاوي، تحليل كفاءة التوقيع المكاني للخدمات التعليمية باستخدام نظم المعلومات المكانية , مشروع بحث لنيل درجة الدبلوم , مقدم الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي , جامعة بغداد , 2009 , ص67

5 - يوسف يحيى طعماس / المعايير البيئية في تخطيط رياض الاطفال في العراق، مجلة دراسات للاجيال، تصدر عن نقابة المعلمين في العراق، بغداد، العدد 4، 1986، ص102.

6 - اشواق عبد الحسين الساعدي، الثقافة والتنمية البشرية، معهد الابحاث والتنمية الحضارية، الناشرة الحضارية للطباعة والنشر، بغداد، ط1، 2008، ص 58.

7 -حسين عبد الحميد احمد، التنمية اجتماعياً – ثقافياً

– اقتصادياً – سياسياً – ادارياً – بشرياً، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 97.

8 - وزارة التربية، خطة التنمية التربوية الاعوام (1994 – 2005)جدول رقم (5)ص 69.

9 - عبد الجليل عبد الرحيم، دور التعليم في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين، ص16

10 - -فوزية جاسم شاوي، مصدر سابق.ص67

11 - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، السكان والتعليم والتنمية، التقرير الموجز، الامم المتحدة، بنويورك، 2003، ص 46.

12 - يوسف يحيى طعماس، التباين الاقليمي في توزيع خدمات التعليم المهني في العراق، مجلة دراسات للأجيال، تصدرها نقابة المعلمين في العراق، العددان 4 و5، السنة الرابعة، 1983 ص 361

13 محمد عبد الله المنيع، متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية من منظور مستقبلي، بحث مقدم للندوة الدولية(الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي)، 2002.ص1

14 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح شبكة معرفة العراق، 2011، ص 63.

15 - برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2007 / 2008، ص 344.

16 - التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لسنة 2008، ص 185

17 -الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في العراق لسنة 1995، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد 1995، ص 146

18 -المصدر السابق.ص185.

19 - المصدر السابق.ص1.

20 - خالد حسين احمد، العناصر الاستراتيجية لتنمية القوى العاملة العربية، الثروة القوى العاملة العربية، ج 1، 1983، ص 405.

21 - U.N.Human Development Report 1990 , New York 1990 , 1990,P.21-22

22 - كتوش عاشور وفوربن حاح فويدر، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، الانترنيت /www.Kantakjl.com figh P.3

23 - عثمان محمد عثمان، قياس التنمية البشرية وندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 110.

24 - كتوش عاشور وفورين حاج فويدر، مصدر سابق، ص5.

25 - نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008، ص 57.

26 -التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، مصدر سابق.ص120

27 - هاشم فضل عبد الباقي , الفقر وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الاسلامي , دراسة تطبيقية على مملكة البحرين , دون سنة , ص5، من موقع الانترنت pdf

28 - شيماء احمد وفاطمة الزهراء، التعليم في

مصر عقبة في طريق التنمية، صوت المواطن ومؤسسات اخرى، الانترنيت -www.muat law.org.P.13

29 - كتوش عاشور وفورين حاج فويدر، مصدر سابق، ص5.

30 - علي توفيق الصادق وعلي احمد البلبل، العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية، صندوق النقد العربي، الامـارات العربية المتحدة، 2000، ص 68 – 69.

انظر ايضاً- عزيزه المائع، هل تلبي الخصخصة اتجاهات التعليم ؟ اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام فيها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 2، 2003، ص 104 – 105.

المصادر:-

- اشواق عبد الحسين الساعدي، الثقافة والتنمية البشرية، معهد الابحاث والتنمية الحضارية، الناشرة الحضارية للطباعة والنشر، بغداد، ط1، 2008.

- حسين عبد الحميد احمد، التنمية اجتماعياً – ثقافياً – اقتصادياً – سياسياً – ادارياً – بشرياً، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

- خـالـد حسـيـن احـمـد، الـعـنـاصـر الاستراتيجية لتنمية القوى العاملة العربية، الثروة القوى العاملة العربية، ج 1، 1983، ص 405.

- خديجة عبد الله ،أهمية المؤشرات الاحصائية في التنمية البشرية ، المؤتمر الاحصائي العربي الثاني ، ليبيا ، المعهد العـربي للتـدريب والبـحـوث الاحـصـائـية ، 2009.

- رضا عبد الجبار الشمري ، الضرورات الاستراتيجية لتنمية الموارد البشرية العربية ، وقائع المؤتمر العلمي الاول لكلية الآداب والاقتصاد – جامعة القادسية ، المجلد الثاني ، 2009.

- شـيـمـاء احـمـد وفـاطـمـة الـزهـراء، التعليم في مصر عقبة في طريق التنمية، صوت المواطن ومؤسسات اخرى، الانترنيت www.muat-law.org.

- عثمان محمد عثمان، قياس التنمية البشرية وندوة التنمية البشرية في الوطن العـربي، مركز دراسـات الـوحـدة العربية، بيروت، 1995.

- علي توفيق الصادق وعلي احمد البلبل، العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية، صندوق النقد العربي، الامـارات العربية المتحدة، 2000.

- عبد الجليل عبد الرحيم، دور التعليم في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين.

10 -فوزية جاسم شاوي، تحليل كفاءة

التوقيع المكاني للخدمات التعليمية باستخدام نظم المعلومات المكانية ، مشروع بحث لنيل درجة الدبلوم ، مقدم الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، 2009.

11 -كتوش عاشور وفوربن حاح فويدر، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ممقومات نجاحها، الانترنيت -www.Kan takjl.com/figh

12 -محمد عبد الله المنيع، متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية من منظور مستقبلي، بحث مقدم للندوة الدولية (الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي، 2002.

13 -مهجة أحمد بسيم ، اثر المعرفة على مؤثرات التنمية التكنولوجيا والبشرية والاقتصادية،

من شبكة الانترنيت .http/www goegle.com

14 - هاشم فضل عبد الباقي ، الفقر وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الاسلامي ، دراسة تطبيقية على مملكة البحرين ، دون سنة ، من موقع الانترنت pdf

15 -يوسف يحيى طعماس، المعايير البيئية في تخطيط رياض الاطفال في العراق، مجلة دراسات للاجيال، تصدر عن نقابة المعلمين في العراق، بغداد، العدد 4، 1986.

16 -يوسف يحيى طعماس، التباين الاقليمي في توزيع خدمات التعليم المهني في العراق، مجلة دراسات للأجيال، تصدرها نقابة المعلمين في العراق، العددان 4 و5، السنة الرابعة، 1983

17 - وزارة التربية، خطة التنمية التربوية الاعوام (1994 – 2005)جدول رقم (5).

18 - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، السكان والتعليم والتنمية، التقرير الموجز، الامم المتحدة، بنويورك، 2003.

19 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح شبكة معرفة العراق، 2011.

20 - برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2007 / 2008.

21 - التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق لسنة 2008.

22 - الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في العراق لسنة 1995، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد 1995.

-23 نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008.

24 - U.N.Human Development Report 1990 ، New York 1990 ، 1990